القواعد الكلية في تمييز
المسند من المسند إليه في العربية

General rules for distinguishing
the predicate from the predicate in Arabic

أ.م.د. خالد كاظم حميدي
Asst. prof. Dr. Khalid Kahdim Hamidi

جامعة الكوفة – كلية الآداب
College of Arts - University of Kufa

ملخص

مهمة هذا البحث محددة باقتراح مجموعة من القواعد النحوية التي تميز المسند من المسند إليه في الجمل العربية المعقدة تعقيداً نحوياً أو فنياً، ولا سيما في النصوص البليغة وفي مقدمتها القرآن الكريم والشعر العربي الفصيح، والقواعد هي: قاعدة الإحلال، وقاعدة نفي وإثبات المسند (فعل/ خبر) وانتفاء نفي المسند إليه(فاعل/ مبتدأ)، وقاعدة تشابه رُكني الجملة بالتعريف اللغوي، وقاعدة التأمّل في عملية الإسناد، وقاعدة الوسم المتبادل بين المسند والمسند إليه، وقاعدة العطف، وقاعدة إسناد ظرف المكان إلى الجثث والأحداث، وظرف الزمان إلى الأحداث.

الكلمات المفتاحية: المسند، المسند إليه، النحو العربي، الجمل البليغة.

Abstract

The task of this research is limited to proposing a set of grammatical rules that distinguish the predicate from the predicate in sentences that are grammatically or technically complex, especially in eloquent texts, foremost among which are the Holy Qur'an and eloquent Arabic poetry. The rules are: the rule of substitution, and the rule of negating and affirming the predicate (verb/predicate).) The absence of negation of the subject (subject/subject), the rule of similarity of the two pillars of the sentence with the linguistic definition, the rule of contemplating the process of attribution, the rule of mutual description between the predicate and the subject, the rule of conjunction, the rule of attributing the adverb of place to corpses and events, and the adverb of time to events.

Keywords: predicate, predicate, Arabic grammar, eloquent sentences

مقدمة

ليسَت كلُّ الجُمَلِ العربيَّةِ بَسِيطَةَ التركيبِ على غِرَارِ التي تَسْتَعْمِلُ المُسْنَدَ المُحَدَّدَ بالزمنِ الماضي، أو المضارعِ، أو المستقبلِ، نحو قولنا: (قامَ زيدٌ)، و(يقومُ زيدٌ)، و(سيقومُ زيدٌ)، وهي التي ركَّزَ في دراستها النحو التقليدي دراسةً واضِحَةً ومُفَصَّلةً، أكثر من تركيزِهِ في دراسةِ أشباهِ الأفعالِ ومعاني أزمنتِها وأشكالِها المختلفةِ وبلاغتِها، وأشكالِ ضمائرِها المتنوعةِ تنوّعًا مُدْهِشًا.

وكانَ لحذْفِ الفِعْلِ المُسَاعِدِ أثرٌ كبيرٌ في سوءِ تحليلِ الجُمَلِ وفَهْمِها التي تَسْتَعْمِلُ أشباهَ الأفْعَالِ؛ لأنَّها تأخذُ أشكالَ الأسماءِ وعلاماتِها اللغويَّة، نحو التنوين والتحلية بـ(أل)، ولحلِّ مُشْكِلَةِ عدم تَمْييزِ المُسْنَدِ من المُسْنَدِ إليه في الجُمْلَةِ العربية التي تَسْتَعْمِلُ (أشباه الأفعال)، اقْتَرَحْتُ القواعِدَ الكليَّةَ بوصفها فرضياتِ بَحْثٍ تُنَظِّمُ المَعْرِفَةَ النحويَّةَ بِعَدَدٍ قليلٍ من القواعدِ سَهْلَةِ الحِفْظِ، عَظِيمَةِ الفَائِدَةِ، إذ اقْتَرَحْنَا سَبْع قواعدٍ مُوجزةِ الأمثلةِ.

والقواعدُ الكليَّةُ هي المبادئ التي تَشْتَغِلُ بواسطتِها مَلَكَةُ العَقْلِ اللغويَّة، وتعني أنَّ ما سنكتشفه في اللغةِ العربيَّةِ يمكنُ أنْ ينطبقَ على غيرها؛ لذلك تُمَثِّلُ القواعدُ الكليَّةُ تنبؤات نَظَرِيَّة النحو المقامي، فضلاً عن أنَّها تكشفُ عن أسبابِ وقوعِ عَدَدٍ من كِبَارِ النحاة بالأغاليط النظَرِيَّة؛ لأنَّهم لم يجرّبوا التنوّعَ غير المتناهي للجُمْلَةِ الواحدةِ اعْتِمَادًا على قوالب العَقْلِ المَحْدُودَةِ.

كذلك تقومُ القواعدُ الكليَّةُ بوَصْفِ الجُمَلِ المختلفةِ التصاميمِ؛ لأنَّ الدِّمَاغَ البشري يَضمُّ نظامًا معرفيًّا لتحليلِ الجُمَلِ، مُزَوَّدًا بالحُكْمِ على مقبوليتها[1]. وتفيدُ القواعدُ الكليَّة أيضًا في مَعْرِفَةِ خُصوصيَّةِ اللغةِ العربيَّةِ التـي حَذَفَتِ الفِعْلَ المُسَاعِدَ لفظًا وألقتْ معنييه: (الزمن، وضمير الربط النكرة) على عاتقِ (الفعل/ الخبر)، وهذا يعني أنَّ مَوْضُوعَ القواعد العامَّةِ هو إخراجُ المَعْرِفَةِ غيـر الواعِيةِ إلى مَعْرِفةٍ واضِحَةٍ ومُفَصَّلَةٍ.

واقترحَ الباحث سبع قواعد كليَّة تفيدُ في تحليلِ وفهْمِ الجُمَلِ التي تَسْتَعْمِلُ مُسْنَدًا من (أشباه الأفعال)، هي: قاعدة الإحلال، وقاعدة نفي وإثبات المسند (فعل/ خبر) وانتفاء نفي المسند إليه(فاعل/ مبتدأ)، وقاعدة تشابه رُكني الجملة بالتعريف اللغوي، وقاعدة التأمّل في عملية الإسناد، وقاعدة الوسم المتبادل بين المسند والمسند إليه، وقاعدة العطف، وقاعدة إسناد ظرف المكان إلى الجثث والأحداث، وظرف الزمان إلى الأحداث، وتفصيل ذلك فيما يأتي من المباحث:

(١) ظ: النظرية النحوية، جيفري بوول : ٥١-٥٢.

«المبحث الأول»

قاعدة الإحلال

تقولُ هذه القاعدةُ: (كلُّ عنصرٍ لغويٍّ غامضِ الهويةِ يحلُّ محلَّ آخرَ واضحٍ لقربهِ من القالبِ الذهني العامّ ويؤدِّي وظيفته فهو من صنفه النحوي مع ظهورِ فارقٍ معنويٍّ ما)[1]. ويظهرُ ذلكَ في قائمةِ الإحلالِ في الجدول الآتي:

فعل/ مسند	فاعل/ مسند إليه	مصطلح الزمن	معنى الزمن
قَدِمَ	زيدٌ	ماضٍ	انقطاع حدث
يقدمُ	زيدٌ	مضارع	مزاولة حدث
سيقدمُ	زيدٌ	مستقبل	توقّع مزاولة حدث

هذه القائمة قريبة من القالب الذهني: (فعل+ فاعل)، وجميعها جُمَلٌ مُحَدَّدَةُ الزمنِ. والآن سنحلُّ مكانها قائمةً جديدةً من المشتقّات، كالآتي:

فعل/ مسند	فاعل، نائبه/ مسند إليه	نوع المسند	الزمن
قادمٌ	زيدٌ	اسم فاعل	مستمرّ يشمل جميع الأزمنة للدلالة على ثبوتِ الوصفِ على موصوفه.
محمودٌ	زيدٌ	اسم مفعول	
الأطولُ	زيدٌ	اسم تفضيل مطلق	
نجّارٌ	زيدٌ	صيغة مبالغة	
شجاعٌ	زيدٌ	صفة مشبهة	
عدْلٌ	زيدٌ	مصدر	

(١) ظ: اتجاهات البحث اللساني، ميلكا إفيتش: ٣٣٢.

نلحظُ تكوّنَ جُمَلٍ فِعْليَّةٍ ضمن إطارِ القالبِ: (فعل+ فاعل)، بفارقٍ هو أنَّ الزمنَ أصبحَ مستمرًّا شامِلاً لجميع الأزمنةِ الثلاثةِ، للدلالةِ على ثبوتِ الصفةِ على موصوفها، بتفاوتِ قوَّةِ هذا الثبوتِ، إذ يبدأ بأضْعَف العناصر، وهو (اسم الفاعل)، وينتهي بأقواها وهو (المصدر). وإذا قدَّمْنا المُسْنَدَ إليه (زيد) تحوّلتْ هذه الجُمَلُ الفعليَّةُ المستمرَّةُ الزمنِ إلى جُمَلٍ اسميَّةٍ.

وهناك قائمةٌ غير منتهيةٍ تُسْتَعْمَلُ فيها (أشباه المشتقات) من: أسماءُ الزمانِ والمكانِ والاسمُ المنسوبِ واسمُ الفعلِ واسمُ الآلةِ واسمُ الجنسِ وغيرها لتقويةِ الإسنادِ، وترفعُ فَاعِلاً بعدها أو نائبه، فتُصبحُ أفعالاً لا نفهمها إلاّ بتأويلها بأحدِ المشتقّات، ويتّضِحُ ذلك بجدول الإحلال الآتي:

فعل/ مسند	فاعل، نائبه/ مسند إليه	تأويل المسند بمشتق	الزمن
تميميٌّ	زيدٌ	منسوب، اسم مفعول	مستمرّ يشمل جميع الأزمنة للدلالة على ثبوت الوصف على موصوفه.
سبعةٌ	أهلُ الكهف	معدودون، اسم مفعول	
غزالٌ	زيدٌ	رشيق، صفة مشبّهة	
منشارٌ	زيدٌ	مؤذٍ، اسم فاعل	
في الدارِ	زيدٌ	مستقر، اسم فاعل	
...			

«المبحث الثاني»

قاعدة نفي وإثبات المسند (فعل/ خبر وانتفاء نفي المسند إليه(فاعل/ مبتدأ)

المُسْنَدُ إليه وجودٌ لا يمكنُ نفيه، أمَّا المُسْنَدُ: (الفعل/ الخبر) فهو وَصْفٌ يمكنُ نفيه وإثباته في وقتٍ واحدٍ؛ لأنَّه نكرةٌ في ذهنِ المُتلقِّي. وهذه القاعدةُ تَهدينا إلى مَعْرِفَةِ المُسْنَدِ مَهْمَا كانَ شكله اللغوي، وأينما كانَ موقعهُ في الجُمْلَةِ، نحو قولنا: (زيدٌ قامَ/ زيدٌ ما قامَ)، كذلك إذا عبَّرتِ الجُمْلَةُ عن علاقةِ خصوصٍ وعمومٍ بين فئات فيمكنُ عَقْدُ تلك العلاقةِ بينها ونفيها: (الأوكسجين غازٌ/ الأوكسجين ليس بغازٍ)، كذلك إذا عبَّرَ المُسْنَدُ عن إنشاءِ علاقاتٍ بيننا وبين الأشياءِ الأخرى: (زيدٌ صديقُنا/ زيدٌ ليس بصديقِنا).

وهناك مُشْكِلَةٌ في مَعْرِفَةِ مَوْقِعِ أداةِ النفي في العربيَّةِ؛ لأنَّها أباحتْ دخولَ عَدَدٍ من أدواتِ النفي على الأسماءِ المعرفةِ التي لا تُنفى، لكنَّ إجراءَ الاختبارِ الآتي يُبيّنُ لنا أنَّ النفي مُسَلَّطٌ على الأفعالِ وأشباهها، وإنْ جاءت أداةُ النفي قبل الأسماءِ المَحضَة، بالآتي:

١) ما جاء زيدٌ. (نفي لجُمْلَةٍ فعليَّةٍ مفيدةٍ، وهي الأصلُ لدخولِ النفي على الفعلِ مباشرةً).
٢) ما زيدٌ جاءَ (نفي لجُمْلَةٍ اسميَّةٍ مفيدةٍ، لأنَّ النفي داخلٌ على الفِعْلِ بطريقةٍ غير مباشرةٍ)، وتتضمَّن نفي مَجيء زيدٍ وإثباتَ المَجِيء لغيرِه، كأنَّك قلت: بل جاءَ عمرو.
٣) جاءَ ما زيدٌ (جُمْلَةٌ غير صحيحةٍ نحويًّا لتسلّطِ النفي على الاسمِ المَحْضِ مباشرةً).

فالاسمُ (الفاعل/ المبتدأ): (زيدٌ) لا يمكنُ نفيه؛ لأنَّه وجودٌ، بخلافِ (الفعل/ الخبر)، الذي يمكنُ إثباته ونفيه. ولا يغرّنّك قولنا: (جاءَ غيرُ زيدٍ)، فتتوهَّم أنَّه نفي لـ(زيد)؛ لأنَّ الجُمْلَةَ تُثْبِتُ المَجِيءَ لشخْصٍ آخَرَ غيرِهِ، بسَبَبِ جَهْلِ المُتكَلِّم باسم الجائي، أو بقَصْدِ إخفاءِ اسمِهِ للخوفِ عليه، أو لتعظيمِهِ إذا كانَ المَجِيء فِعْلاً شَائِنًا إلى غيرِ ذلك من أغْرَاضٍ مقاميَّةٍ.

قالَ الجرجاني مُبيِّنًا عدمَ إمْكانِ نفي الاسمِ بعد (لا) النافية للجنسِ في جُمْلَةِ: (لا رجلَ في الدارِ): «فإنَّ المَعْنى في ذلك أنَّها لنفي [فعل] الكَيْنونةِ في الدارِ عن الجنسِ، ولو كانَ يُتصوَّرُ تعلُّق النفي بالاسمِ المُفردِ لكانَ الذي قالوه في كلمةِ التوحيد من أنَّ التقديرَ فيها: "لا إلهَ لَنَا، أو في الوجود، إلاّ الله"، فضلاً من القول وتقديرًا لِمَا لا يُحْتَاجُ إليه»[1].

(١) دلائل الإعجاز، الجرجاني: ٧.

«المبحث الثالث»

قاعدة تشابه رُكني الجملة بالتعريف اللغوي

تقولُ القاعدةُ: (إذا تشابَهَ رُكْنَا الجُمْلَةِ البسيطةِ بالتعريفِ اللغوي، فالأولُ مبتدأ، وتكونُ الجُمْلَةُ اسميَّةً لا محالةَ، نحو: "المنطلقُ زيدٌ"، و"هندٌ أمُّ عمرو"، و"أنتَ أنتَ"، و"هو هو"...الخ، ما لم تُسبقِ الجُمْلَة بنفي أحدِ ركنيها، فيكونُ المنفي هو الخبرُ سواء تقدَّم أم تأخَّر).

لقد حلَّلَ سيبويه جُمْلَةَ: (أنتَ أنتَ) بطريقةٍ يَصْعُبُ إعْمَامُها، وذلك قوله: «وتقول: قد جرّبتُكَ فوجدتُك أنتَ أنتَ، فـ "أنتَ" الأولى مبتدأةٌ والثانيةُ مبنيّةٌ عليها، كأنّك قلتَ: فوجدتُكَ وجهُكَ طليقٌ. والمَعْنى أنّكَ أردتَ أنْ تقولَ: فوجدتُكَ أنتَ الذي أعرفُ»[1].

وحلَّلَ ابنُ جنّي جُمْلَةَ: (أنتَ أنتَ)، و(همُ همُ) بالطريقة نفسها، بقوله: «أنتَ أنتَ، أي: وأنتَ المعروفُ بالكرمِ، وهمُ همُ، أي: همُ الذينَ أعرفهم بالشرِّ والنُّكر لم يستحيلوا ولم يتغيّروا. فلولا هذه الأغراض وأنَّها مرادةٌ معتزمةٌ لم يجزْ شيء من ذلك، لتعرّى الجزء الآخر من زيادةِ الفائدةِ على الجزء الأول، وكأنَّه إنَّما أُعيد لفظ الأول لضربٍ من الإدلال والثقة بمحصولِ الحالِ...»[2].

(١) الكتاب، سيبويه: ٢/ ٣٨٠.

(٢) الخصائص، ابن جني: ٣/ ٣٤١، ظ: شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش: ١/ ٢٤٦.

نلحظُ أنَّ ابن جنّي جعلَ الأول مبتدأً معرفةً مشتركةً بين طرفي الاتصال، والثاني نكرةً في ذهنِ المُتَلقِّي، بتقديرِ فِعْلٍ مُسَاعِدٍ قبله وهو: (المعروف بالكرم، المعروفون بالشرّ)، ونحن نقدِّرُ بتقنيةِ الفِعْلِ المُسَاعِدِ: (ثابت)، فيصبحُ تقديرُ الخبرِ: (أنت: ثابتٌ على ما أنتَ عليه) من حُسْنِ خُلقٍ أو سوء.

ولحظَ ابنُ السرَّاج أنَّ المبتدأ والخبرَ قد يأتِيانِ -من حيثُ شكليهما اللغوي- بهيأة المعرفتين، نحو: (زيدٌ أخوكَ)، فجعلَ (زيد) مبتدأً معرفةً بين طرفي الاتصال، و(أخوكَ) نكرةً في ذهن المُتَلقِّي، ما لم يسبقهما نفي لأحدهما. والتقدير: (زيدٌ هو المؤآخي لك، وليس بعمرو)، باستعمالِ قاعدةِ نفي إثباتِ الخبرِ التي تجعل ما يمكنُ إثباتهُ ونفيهُ خبرًا نكرةً في ذهنِ المُتَلقِّي مَهْمَا كان شكله اللغوي، من حيثُ التباس المؤآخاة مع العداوة في ذهن المُتَلقِّي لا من حيثُ الشكل اللغويّ المعرفة: (أخوك)؛ لأنَّ كثيرًا من الأشكالَ مُضَلِّلةٌ.

وذلك قوله: «إنَّما يجوزُ إذا كانَ المخاطَبُ يعرفُ زيداً على انفراده ولا يعلمُ أنَّه أخوه لفرقةٍ كانت بينهما أو لِسَبَبٍ آخرَ، ويعلمُ أنَّ لهُ أخًا ولا يدري أنَّه "زيد" هذا، فتقولُ له أنت: "زيدٌ أخوكَ"...فتكونُ الفائدةُ في اجتماعهما، وذلك هو الذي استفاده المخاطَب... أمَّا أنْ يكونَ يعرفهما مجتمعين وأنَّ هذا هذا، فذا كلامٌ لا فائدةَ فيه. فإنْ قالَ قائلٌ: فأنتَ تقولُ: اللهُ ربُّنا، ومحمدٌ نبيُّنا، وهذا معلومٌ معروفٌ، قيل له: هذا إنَّما هو معروفٌ عندنا وعند المؤمنين، إنَّما نقوله ردًّا على الكفّارِ وعلى من لا يقولُ به، ولو لم يكنْ لنا مخالفٌ على هذا القولِ لَمَا قيلَ إلاّ في التعظيمِ والتحميدِ لطلبِ الثوابِ به...»[1].

والجُمَلُ التي ذكرها ابنُ السرَّاج جُمَلٌ يتقدَّمُ فيها المُسْنَدُ إليه بهيأةِ اسمِ العلمِ، فهي اسميَّةٌ خبرها يتضمَّنُ الفِعْلَ غير الغامضِ الهويةِ: (زيدٌ يؤاخيك، واللهُ يربّنا أي يملكنا)...الخ. وما هو أصعبُ من ذلك هو حدوثُ التقديمِ والتأخيرِ في مثلِ هذه الجُمَلِ، نحو: (أخوكَ زيدٌ)، فيُصبحُ اسمُ العلمِ (زيد) نكرةً، لا في ذاته بل في التسميةِ

(١) الأصول في النحو، ابن السراج: ١/ ٦٦.

الْمُلْتَبِسَةِ في ذهنِ الْمُتَلقِّي مع أسماءٍ أخرى. والتقديرُ: (أخوكَ يُسمَّى زيدًا وليس يُسمَّى بخالدٍ).

هذا ما طوَّرهُ الجرجاني، في إعرابِ جُمْلَةِ: (المنطلقُ زيدٌ) المذكورة سابقًا، وضربَ مثالاً آخرَ لتوضيحِ إمكانِ أنْ تصيرَ المعرفةُ نكرةً في ذهنِ الْمُتلقِّي في سياقِ التواصلِ، ومثالهُ الآخرُ هو: (اللابسُ الدِّيباجِ صاحبُكَ)، وحلَّلَ الجُمْلَةَ بقوله: «وقد ترى الرجلَ قائمًا بين يديكَ وعليه ثوْبُ دِيباجٍ، والرجلُ ممّن عرفتَه قديمًا، ثمّ بَعُدَ عهدُكَ بهِ فتناسيتَهُ، فيُقالُ لك: اللابسُ الديباجِ صاحبُكَ، الذي كأنْ يكون عندك في وقتِ كذا، أمَا تعرفه؟ لَشَدَّ ما نسيتَ، ولا يكونُ الغرضُ أنْ يثبتَ له لبْس الديباجِ لاستحالةِ ذلك من حيثُ إنَّ رؤيتك الديباجَ عليه تُغْنِيكَ من إخبارِ مُخْبِرٍ وإثباتِ مُثْبِتٍ لُبْسَه له»[1].

وقد افترضْنَا جُمَلاً اسميَّةً من هذا النوعِ طرفيها من أشباهِ أفعالٍ تَتكرَّرُ فيها اللفظةُ نفسُهَا، نحو: (فَاضِلٌ فَاضِلٌ)، و(مَحْمُودٌ محمودٌ)، و(شُجَاعٌ شُجَاعٌ)، ...الخ، وهي جُمَلٌ اسميَّةٌ مُطْلَقًا، العناصر الأولى: (فاضل، محمود، شجاع) أسماءُ أعلامٍ مبتدأ معرفةٌ مشتركةٌ بين طرفي الاتصال، أمَّا العناصرُ الأخرى فهي أفعالٌ مُسْتَمِرَّةُ الزمنِ دلالةً على ثبوتِ الصفةِ على موصوفها، وهي نكرةٌ في ذهنِ الْمُتلقِّي، وبها تتمُّ الفائدةُ.

ولكي تُصبحَ هذه الجزئياتُ نَظَرِيَّةً عامَّةً يجبُ أنْ تُعمَّمَ وتُوضعَ لها مَنْهَجيَّةٌ واضِحَةٌ وبَسِيطَةٌ، بتقديرِ أداةِ نفي مَشْفُوعَةٍ بمؤكِّدٍ: (ليسَ + بـ) فتُصبحُ الجُمَلُ الكاشِفَةُ: (ليسَ فَاضِلٌ بفَاضِلٍ)...الخ، فيكونُ المجرورُ هو الخبرُ النكرةُ في ذهن المتلقي، وإنْ لم تباشره أداةُ النفي (ليس).

(١) دلائل الإعجاز، الجرجاني: ١٨٦.

أمَّا في حالِ ورودِ مثلِ هذه الجُمَلِ في سياقِ نفي أحدِ ركني الجُمْلَةِ البسيطةِ، فإنَّ المنفي منهما هو الخبرُ حتى لو قُدِّم، ويكونُ الثاني اسْمًا مَعْرِفَةً يُعبِّرُ عن شيءٍ موجودٍ في الخارجِ غير قابل للنفي حتّى لو أُخِّرَ، مثال ذلك قول أبي تمّام(ت٢٣١هـ)[1]:

نَمْ وإنْ لَمْ أَنَمْ كَرَايَ كَرَاكَا شاهدٌ منكَ أنَّ ذاكَ كذاكا

الشاهدُ قبل النفي جُمْلَةٌ اسميَّةٌ طرفاها مَعْرفتان لغويتان: (كَرَايَ كَرَاكَ)، أي: (نوميَ نومُكَ)، (كرايَ) مبتدأ خبرهُ (كراك)، أما بعد نفي (كراي) بقوله: (لمْ أنمْ) فإنَّ النفي يحوِّلُ المبتدأَ إلى خَبَر مُقَدَّم على المبتدأ المَعْرفةِ المشتركةِ: (كراكَ)؛ لأنَّ الخبرَ وحدَهُ هو القابلُ للنفي والإثباتِ، قال الجرجاني نقلاً عن أبي علي الفارسي: «ينبغي أنْ يكون "كرايَ" خبرًا مُقَدَّمًا، ويكون الأصل: "كراكَ كرايَ"، أي: نمْ وإنْ لم أنمْ: فنومُكَ نومي، كما تقول: "قُمْ، وإنْ جلستَ، فقيامُكَ قيامي". هذا هو عُرْفُ الاستعمال في نحوه. ثمّ قال: وإذا كان كذلك فقد قُدِّمَ الخبرُ وهو معرفةٌ [لغوية]، وهو يَنْوي بهِ التأخيرَ من حيثُ كانَ خبرًا»[2].

(١) ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي: ٤/ ٢٤٨، ظ: دلائل الإعجاز، الجرجاني: ٣٧٣.
(٢) دلائل الإعجاز، الجرجاني: ٣٧٣-٣٧٤.

«المبحث الرابع»

قاعدة التأمّل في عملية الإسناد

تقولُ هذه القاعدةُ: (ماذا أرادَ أنْ يُسْنِدَ المُتكَلِّمُ حين قالَ: "الحمدُ لله"، الجواب: أرادَ أنْ يُسْنِدَ "الحمد" إلى الله، فيكون "الله" مُسْنَدًا إليه معرفةً مشتركةً بينَ طرفي الاتصال فَاعِلاً، و"الحمد" مُسْنَدًا نكرةً في ذهْنِ المُتلقِّي).

وتكشفُ هذه القاعدةُ عن دخولِ حرفِ الجرِّ (اللام) على الفَاعِلِ، وحرفُ الجرِّ هنا ضميرُ توكيدٍ نكرةٌ. وقد أوْهَمَ هذا الجارُّ والمجرورُ كثيرًا من النحاة والمفسرين الذين وَثِقُوا بصِحَّةِ النحو التقليدي، ومنهم الزمخشري، وابن حيان الأندلسي(ت٧٥٤هـ)[1]، الذي جعلَ الجارَّ والمجرورَ ظرفًا في مثل هذه الجُمَلِ بمَعْنى: «"في"، أو "عند"، أو بَعْدَ، وللانتهاء، وللاستعلاء، مثل: ذلك المالُ لزيدٍ"»[2].

وهذا التقدير يجعل الجار والمجرور خبرًا للحمد، ويُصبح (الحمد) مسندًا إليه جثةً، فأدّى هذا الإعراب معنًى فاسدًا، بتقدير: الحمد بوصفه جثة موجود عند الله!. وهو مخالفٌ لمَقَاصِدِ الكلامِ، ومخالفٌ لتأويلِ حُذَّاقِ النحاة، ومنهم سيبويه الذي عَدَّ: (الحمد) فعلاً جاءَ بهيأةِ المَصْدَرِ، بحسبِ ما تقدَّمَ، وهو ما أكَّده الزجَّاج (ت٣١١هـ)[3] أيضًا، والزمخشري[4] ناقضًا رأيه السابق.

(١) ظ: الكشاف، الزمخشري: ١/ ٥٢، البحر المحيط، الأندلسي: ١/ ٣٠.
(٢) البحر المحيط، الأندلسي: ١/ ٣٠.
(٣) ظ: معاني القرآن وإعرابه، الزجّاج: ١/ ٤١، و٣/ ٣٢١.
(٤) ظ: الكشاف، الزمخشري: ١/ ٥٢.

وتفيدُ هذه القاعدةُ في تمييزِ حروفِ الجرِّ الداخلةِ على (الفاعل/ المبتدأ) من الحروفِ التي تكوِّنُ مع مَجْرُورِها ظروفَ مكانٍ: (في الدار)، أو ظروفَ زمانٍ (في النهارِ)، بمعنى (مستقرّ)؛ لذلك تكون جملة (في زيدٍ جهلٌ) احتمالية:

الاحتمال الأول: الجملة اسمية: إذا كان قصد المتكلم إسناد الجهل إلى (زيد) باستعمال (في)، فـ(زيد) مسند إليه في موقع المبتدأ، مجرور بـ(في) بوصفها ضمير ربط نكرة يقوي الإسناد، و(جهلٌ) مسند خبر نكرة يتضمن معنى الفعل، فهو شبه فعل. ويتَّضِحُ ذلك في الجدولِ الآتي:

الجملة	حرف الجر	المسند إليه/ مبتدأ	المسند/ خبر
في زيدٍ جهلٌ	في	زيدٍ	جهلٌ
في وجهِ زيدٍ نورٌ	في	وجهِ زيدٍ	نورٌ
ليس في الله شكٌّ	في	الله	لاشكّ في الله= يقين

الاحتمال الثاني: الجملة فعلية: إذا أَلَّفَ حرفُ الجرِّ الداخلِ على اسمِ العَلَمِ ظرفًا لاستقرارِ الجَهْلِ في زيدٍ، بتقدير: (مستقرٌّ في زيدٍ جهلٌ)، فيكون: (في زيدٍ) شبه فعل يكوّن جملة فعلية مستمرة الزمن؛ لرفعه (جهلٌ) فاعلاً للاستقرار.

«المبحث الخامس»

قاعدة الوسم المتبادل بين المسند والمسند إليه

تقولُ هذه القاعدةُ: (إذا عَرَفْنَا الْمُسْنَدَ: "الفعل/ الخبر" بأيِّ طريقةٍ، فإنّنا نعرفُ الْمُسْنَدَ إليه والعكسُ صحيحٌ)؛ لأنّ الجُمْلَةَ لا تنعقدُ من فعلين نكرتين ولا من اسمين محضين معرفتين؛ لذا تكونُ معرفةُ أحدِ ركني الجُمْلَةِ مؤدِّيَة إلى معرفةِ الآخر مَهْمَا كانَ شكله اللغوي، فمثلاً جُمْلَة: (هندٌ أمُّ عمرو)، إذا عَرَفْنَا من المقامِ أنَّ (هند) معرفةٌ مشتركةٌ اسمٌ لامرأةٍ معيَّنةٍ، فإنَّ (أمُّ عمرو) نكرةٌ بمَعْنى: (تُكنّى أمّ عمرو).

وفي جُمْلَةِ: (هذا زيدٌ)، إذا عَرَفْنَا أنَّ (هذا) مُشَارٌ إليه جُثَّةٌ مَاثِلةٌ بين يدينا، فإنَّ (هذا) اسمُ إشارةٍ معرفةٌ مشتركةٌ بين طرفي الاتصال مبتدأ، ويُصبح (زيدٌ) نكرةً في ذهنِ الْمُتلقِّي، لا من حيثُ أنَّه اسمُ علمٍ بل من حيثُ التباس اسمِ الجُثَّةِ الْمُشَارِ إليها بأسماءٍ أخرى، ويكونُ التقديرُ: (أُشيرُ إلى مَن يُسمَّى زيدًا وليس بعمرٍو). قال سيبويه مُوضِّحًا تعريفَ اسمِ الإشارةِ: «إنَّما صارتْ معرفةً لأنَّها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمّتِهِ...»[1].

ويُصبحُ اسمُ الإشارةِ: (هذا) فعلاً في جُمْلَةِ الحالِ: (هذا زيدٌ راكبًا)؛ لأنَّنا نعرفُ (زيد) هو صاحبُ الحالِ، وهو الْمُسْنَدُ إليه المعرفةُ المشتركةُ بين طرفي الاتصال، فيكون (هذا) هو الْمُسْنَدُ (الفعل)؛ لأنَّ الحالَ (راكبا) تأتي بعد جُمْلَةٍ مفيدةٍ على قالبٍ أصليٍّ: (فعل+ فاعل) في الأعمّ الأغلب.

(١) الكتاب، سيبويه: ٢/ ٣.

كذلك جُمْلَةُ: (جاءَ الذي فازَ)، فإنَّنا إذا عَرَفْنَا: (جاءَ) فعلاً نكرةً، يُصبحُ الطرفُ الثاني معرفةً؛ اسم موصولٍ وصلتهُ: (الذي فاز) في موقع الفاعل، أمَّا إذا قلنا: (زيدٌ الذي فاز)، فإنَّنا إذا عَرَفْنَا (زيد) جُثَّةً معرفةً مشتركةً مبتدأ، فيكونُ الطرفُ الثاني: (الذي فازَ) نكرةً في ذهنِ المُتلقِّي؛ لأنَّ حالَهُ يسألُ عمَّا حَدَثَ لزيدٍ؟ والحدثُ هو الفوزُ. وما يدلّنا عليه أيضًا هو دخولُ ضميرِ التوكيدِ النكرةِ (هو) عليه بتقدير: (زيدٌ هو الذي فازَ)، فضلاً عن إمكانِ إثبات نفيه بتقديرِ: (زيدٌ هو الذي فازَ وليسَ بالذي خَسِر).

«المبحث السادس»

قاعدة العطف

وتقولُ هذه القاعدةُ: (الوحداتُ النحويَّةُ المُتعاطِفةُ بحرْفٍ أو من دون حَرْفٍ، متماثلةٌ في الفصيلةِ النحويَّةِ).

ونلجأ إلى هذه القاعدةِ عندما نتجاوزُ الجُمْلَةَ البسيطةَ، فتظهرُ لدينا تَتَمَّاتٌ للاسمِ المُسْنَدِ إليه وأخرى للفعلِ المُسْنَدِ، أو في حالِ قيامِ عِدَّةِ جُثَثٍ بِفِعْلٍ واحدٍ نحو قولنا: (جاءَ زيدٌ وعمرو)، أو جُثَّة واحدة قامتْ بعدَّةِ أفْعَالٍ، نحو: (قامَ وقعدَ زيدٌ)، إذ نلحظُ عَطْفَ الأسماءِ على الأسماءِ والأفعالِ على الأفعالِ والصفاتِ على الصفاتِ، ومثالُ ذلك من القرآن الكريم قوله تعالى:

﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى* الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى* وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى* وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى﴾﴿الأعلى: ١-٤﴾.

هذه الآياتُ الكريماتُ جَاءتْ بِنَسَقٍ مُشَابِهٍ لِنَسَقِ قولنا: (قامَ زيدٌ الجميلُ والكريمُ والشجاعُ)، ففي هذا النَّسَقِ يكون (القائمُ) شخصًا واحدًا له ثلاثُ صفاتٍ: (الجمال والكرم والشجاعة).

أمَّا إذا وَضَعْنَا بعدَ اسم الذاتِ (زيد) حَرْفَ عَطْفٍ فقلنا: (قامَ زيدٌ والجميلُ والكريمُ والشجاعُ)، فإنَّ العَطْفَ الأول يُحوِّلُ الصِّفَةَ (الجميل) إلى ذاتٍ، وكذلك تتحوّلُ الصِّفَتان إلى ذاتين بِسَبَبِ العَطْفِ، فيُصبحُ القائمون أربعة.

ويُمْكنُ توسيعُ قاعدةِ العَطْفِ لدراسةِ تتمَّاتِ الفِعْلِ (المفاعيل السبعة)، وتتمَّاتِ الاسمِ السبعة أيضا بالآتي:

١) تتمات المسند النكرة (الفعل/ الخبر):

وهي التي تُعْطَفُ على الفِعْلِ فتخدمهُ أولاً وتخدمُ الاسمَ ثانيًا. وتُكوِّنُ ما يُسمَّى بـ(المفاعيل السبعة) وهي أخبارٌ ثانويَّةٌ منصوبةٌ دلالةً على علاقتِها القويَّةِ بالفِعْلِ، وقد تُجرُّ للتوكيدِ، وبضِمْنِها الحالُ وهو وَصْفٌ للاسمِ المُتلبِّسِ بالفِعْلِ فقولنا: (جاءَ زيدٌ راكبًا)، (راكبًا) وَصْفٌ لزيدٍ في أثناءِ المَجِيء، ويَصِفُ المَجِيء بأنَّه: (مَجِيء ركوبٍ وليسَ بمَجِيء مَشْي)، وتُعدُّ الحالُ خبرًا ثانيًا، ومن هنا وجبَ تنكيرُهَا لفظًا وفي ذهْنِ المُتلقِّي. وتظهرُ معطوفاتُ الفِعْلِ المُسْنَدِ في قولنا الجامع لها: (شربتُ/ وخالداً قهوةً واقفينِ أمامَ الدارِ مساءً لإقناعهِ بالسفرِ **شربًا** سريعًا) الموضّح بالجدولِ الآتي:

الجملة	مفعول معه	مفعول به	حال	مفعول فيه		مفعول لأجله	مفعول بالجر	مفعول مطلق
				مكاني	زماني			
شربتُ	وخالداً	قهوةً	واقفين	أمامَ الدار	مساءً	لإقناعه	بالسفر	شربًا سريعًا
	١	٢	٣	٤		٥	٦	٧

الملحوظُ أنَّنا كلَّما تقدَّمَنا شِمَالاً اتَّضَحَتْ عِلاقةُ المَفَاعِيلِ بالفِعْلِ أكثر، وتبلغُ ذروةُ العلاقةِ باستعمالِ المفعولِ المطلقِ، الذي يَحْتَاجُ إلى نشاطٍ تأويليٍّ لبيانِ علاقتهِ بالاسمِ بتقديرهِ حَالاً: (شَرِبْنا مُسْرعينِ) على قالب: (شَرِبْنا واقفين)، إذ تَتَّضِحُ هيأتان لصَاحِبِ الحالِ، ولو أنَّ الحالَ الثانيةَ أضعفُ من الحالِ الأولى، ولكنَّها موجودةٌ.

ونلحظُ وجودَ سبعةِ أخبارٍ تَتمَّاتٍ للخَبَرِ الأصْلي العُمْدَةِ: (شرِب)، والأخبارُ نكراتٌ في ذِهْنِ المُتلقِّي، ولا يغرّنّك أنَّ بعضَها جاءَ بهيأةِ الجُثَثِ نحو: (خالد، القهوة)، فهاتان الجثَّتان نكرتان في ذهْنِ المُتلقِّي؛ لأنَّ المُتلقِّي قد عَلِمَ بالإسنادِ الأصلي وهو: (شَرِبتُ) بإسنادِ الفعل إلى فَاعِلِهِ (ضمير المُتكَلِّم)، ولكنَّه لم يعلم أشربتَ وحدك أم مع شخصٍ آخرَ؟، فأخبرهُ المُتكَلِّمُ أنَّه (شَرِبَ معَ خالدٍ)، كذلك عَلِمَ المُتلقِّي أنَّك شَرِبْتَ مع

خالدٍ ولكنَّه لم يعلمِ الشيء المَشْرُوبَ، أهو الماءُ أو العصيرُ أو القهوةُ...؟، فأخبرهُ المُتكَلِّمُ أنَّه: (شَرِبَ مع خالدٍ القهوةَ). كذلك جَاءتِ الحالُ: (واقفين) خَبَرًا عن أنَّ الشُّرْبَ كان شُرْبَ وقوفٍ وليس شُرْبَ جلوسٍ، وتَتَّضِحُ خدمةُ الفعلِ أكثر إذا جاءتِ الحالُ مَصْدَرًا، في قولنا: (جاءَ زيدٌ رَكْضًا).

وكذلك جاءَ ظرفَا الزمانِ والمكانِ خَبَرين لتحديدِ زمانِ الفعلِ الأصلي ومكانِه، ثمّ سألَ المُتلقِّي عن سَبَبِ الشُّرْبِ؟ فقلت: (لإقناعِ خالدٍ)، ولم يعلمْ بمتعلّقِ الإقناعِ فقلت له: (لإقناعِ خالدٍ بالسَّفَرِ)، إذ عدَّيْتَ فِعْلَ الإقناعِ إلى مفعولِهِ بـ(الباء)، ولم يعلمِ المُتلقِّي أكانَ مَعْنى (الشُّرْب) حقيقةً مؤكَّدةً أم تَذوقًا فحسب، فقلت له: (شَرِبْتُ شُرْبًا)، كما قال تعالى: ﴿**وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيماً**﴾ (النساء: ١٦٤)، إذ نفى المفعولُ المطلقُ (تكليمًا) مجازيةَ الفِعْلِ.

نستنتج ممّا تقدَّم أنّ المفعولات تتضمَّنُ كلّها مَعْنى ملابسةِ الفِعْلِ كالآتي:

أ) المفعولُ معه: (خالدًا) يلابسُ الشُّرْبَ بالمُصَاحبةِ.

ب) المفعولُ به: (قهوةً)، يلابسُ الشُّرْبَ بالاستهلاكِ. وفي: (ضربتُ زيدًا) تظهرُ ملابسةُ وقوعِ أثرِ فِعْلِ الضَّرْبِ بالمفعولِ (زيدًا)، وفي قولنا: (أعْطَى زيدٌ الفقيرَ دِرْهَمًا)، تظهرُ ملابسةُ الفِعْلِ (أعطى) بين الفَاعِلِ والمفعولين: (الفقيرَ دِرْهَمًا) بالمُدَاولةِ: زيدٌ مُعطٍ والفقيرُ آخِذٌ، وزيدٌ المُعْطِي والدِّرْهَمُ مُعْطَى، قالَ ابنُ عقيل(ت٧٦٩هـ): «إذا تعدَّى الفِعْلُ إلى مفعولين الثاني منهما ليسَ خبرًا في الأصْلِ، فالأصلُ تقديمُ ما هو فَاعِلٌ في المَعْنى، نحو: "أعطيتُ زيدًا دِرْهَمًا" فالأصلُ تقديمُ "زيد" على "درهم"؛ لأنَّه فَاعِلٌ في المَعْنى؛ لأنَّه الآخِذُ للدرهم»[1].

(١) شرح ابن عقيل: ٢/ ١٢٨، ظ: قطر الندى، ابن هشام: ٣٧٩.

ج) الحال: (واقفين) تلابس فعل الشرب من حيث تخصيصه بأنّه شرب وقوف وليس بشرب جلوس، وسواءٌ كانتِ الحالُ مُفْرَدَةً أم جُمْلَةً فقد اشترطَ النحاة والبلاغيون العربُ خبريتها، قال الجرجاني: «الخبرُ ينقسِمُ إلى خَبَرٍ هو جزءٌ من الجُمْلَةِ لا تتمُّ الفائدةُ دونَه، وخَبَرٍ ليس بِجُزْءٍ من الجُمْلَةِ، ولكنَّه زيادةٌ في خَبَرٍ آخرَ سابقٍ له. فالأوَّلُ خَبَرُ المبتدأ كـ "مُنْطَلِق" في قولك: "زيدٌ مُنْطَلِقٌ"... والثاني هو الحالُ كقولك: "جاءني زيدٌ راكبًا"، وذاكَ لأنَّ الحالَ خَبَرٌ في الحقيقةِ... ألا تراك قد أثبتَّ الركوبَ في قولك: "جاءني زيدٌ راكبًا" لزيدٍ؟ إلاّ أنَّ الفَرْقَ أنَّك جئت به لتزيد مَعْنًى في إخبارِكَ عنه بالمَجِيء، وهو أنْ تجعلَهُ بهذه الهيأةِ في مَجِيئه»[1]، أي أنَّ المُتكَلِّمَ قَصَدَ تَخْصِيصَ المَجِيء بالركوبِ من دون سائرِ المجيئاتِ الأخرى، وهو المَعْنى المقصودُ.

ولَمَّا كانتِ الحالُ وَصْفًا مُؤقَّتًا في أثناءِ الفِعْلِ، اختلفتْ عن الصِّفَةِ وشَابَهَتِ الظَّرْفَ، لتوحّدها مع الفِعْلِ بزمنِ الجُمْلَةِ الأصلِ، إذ تُحَوِّلُ الحالُ زمنَ الفِعْلِ المَاضي: (جاءَ) إلى زمنِ التلفّظ: (هنا- الآن)، قال ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ): «قولك: "جاءَ زيدٌ راكبًا"، أنَّ المَجِيءَ الذي هو مَضْمُونُ العَامِلِ واقعٌ وقت الركوبِ الذي هو مضْمُونُ الحالِ، ومن ثَمَّ قِيلَ: إنَّ الحَالَ تشبه الظَّرْفَ في المَعْنَى»[2]، حتى لو جَاءتِ الحالُ مُحَدَّدَةً بألفاظِ الزمنِ الدالّةِ على الماضي، نحو: (جاءَ زيدٌ راكبًا أمسِ)، فإنَّها تُصبحُ حكايةَ حالٍ مَاضَوِيَّةً، لذلك يتَّحِدُ زمنُ الفِعْلِ الأصلي مع الحالِ التي تَرِدُ فيها ألفاظٌ تشيرُ إلى المُسْتقْبَلِ، فنقولُ: (سيجيئُ زيدٌ راكبًا غدًا)، ولا يجوزُ: (جاءَ زيدٌ راكبًا غدًا).

د) المفعولُ فيه: (مساءً أمامَ الدارِ) ظَرْفَا زمانِ الشُّرْبِ ومكانِهِ، إذ وَقَعَ الشُّرْبُ فيهما، فَهُمَا يُلابِسَان الفِعْلَ بالاستقرارِ فيه.

ه) المفعول لأجلِهِ: (لإقناعِهِ) يُلابسُ سَبَبَ فِعْلِ الشُّرْبِ.

(١) دلائل الإعجاز، الجرجاني: ٢١٢-٢١٣.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي: ٢/ ٧٧.

و) المفعولُ بحَرْفِ الجَرِّ: (بالسفرِ)، إذْ تَعَدَّى فِعْلُ الإقناعِ إلى السَّفَرِ بحَرْفِ الجرِّ (الباء)، وأصلُ الكلامِ: (اقنعتُ زيدًا السفر)، وَتَتّضِحُ فِعْلِيَّةُ المَصْدَرِ: (السفر) إذا أرجعناهُ إلى غير المؤولِ: (أقنعتُ زيدًا أنْ يُسافرَ).

ز) المفعول المطلق: (شربًا سريعًا)، يلابس المفعول المطلق المسند (شرب) بتوكيده، وربّما نابَ عن الفعل والفاعل والمفعول قال سيبويه: «إنَّك تقولُ للسائلِ عن تفسيرِ: "سَقْيًا وحَمْدًا": إنَّما هو: "سقاكَ اللهُ سَقْيًا"، و"أحمدُ اللهَ حَمْدًا"، وتقول: "حَمْدًا" بدلٌ من "أحمدُ الله"، و"سَقْيًا" بدلٌ من "سَقاكَ اللهُ"...»[1].

٢) تَتَمَّاتُ المسند إليه المعرفةِ (المبتدأ/ الفاعل):

قَولُنَا الجَامِعُ لتَتَمَّاتِ الاسمِ هو: (جاءَ خالدٌ/ وزيدٌ أبو عمرو الطويلُ، ابنُهُ نفسُهُ متصبِّبًا عرقًا عشرين مرةً راكبين)، وبيانُ ذلك بالجدولِ الآتي:

فعل فاعل	عطف نسق	عطف بيان	صفة	بدل	توكيد معنوي	تمييز		حال
						جُمْلَة	مفرد	
جاءَ خالدٌ	وزيدٌ	أبو عمرو	الطويل	ابنُهُ	نفسُهُ	عَرَقًا	مرةً	راكبين
	١	٢	٣	٤	٥	٦		٧

هذه التَتَمَّاتُ تُعْطَفُ على الاسمِ فتخدمهُ من حيثُ تحديده، أكثر مِمَّا تخدمُ الفِعْلَ، وتنقسم إلى قسمين:

أ) أربع تَتَمَّاتٍ تخدمُ الاسمَ من حيثُ تحديده، وهي التوابعُ: (عطف النسق، عطف البيان، الصفة، عطف البدل)، وعلامتُها اللغويَّةُ أنَّ حركتَهَا الإعْرَابيَّةَ تَابِعَةٌ لحَرَكَةِ الأسماءِ المَعَارفِ المشتركةِ بين طرفي الاتِّصَالِ، بوصفِهَا جُثثًا يُشَارُ إليها في الخارجِ.

(١) الكتاب، سيبويه: ١/ ٤٢٠.

أما الإضَافَةُ المَحْضَةُ فهي نِسْبَةٌ تَقَعُ بين اسمين تُوجِبُ جرَّ الثاني، الذي يكونُ إمَّا معرفة فيتمّ تعريفُ المُضَافِ: (أبو عمرو)، ونحو: (كتابُ زيدٍ على المنضدةِ)، أو يأتي نكرةً فيُخَصِّصُ المُضَافَ، نحو: (كتابُ نَحْوٍ على المنضدةِ).

ووظِيفة هذه التتمات إزالةُ التباسِ الاسمِ بأسماءٍ أخرى في ذهْنِ المُتلقِّي، كأنْ يكون لدينا ثلاثةُ عُمّالٍ تسمّوا بـ(زيد) وتكنّى اثنان منهما بـ(أبي عمرو)، وكانَ أحدُ المُكنيين بـ(أبي عمرو) طويلاً والآخرَ قصيرًا، وأرادَ المُتكَلِّمُ أنْ يُخْبِرَ عن أحدِ الزيدينِ المكنيينِ بـ(أبي عمرو) ولم يأتِ هو بل ابنُه، فيقول للمُتَلقِّي: (جاءَ زيدٌ أبو عمرو الطويلُ، ابنُهُ)، وتَتَّضِحُ التَّتِمَّاتُ التي تخدمُ الاسمَ وحدَهُ في التحليل الآتي:

نوع العطف	الحدود	الوظيفة
عطف بيان	اسم ذات+ اسم آخر للذات نفسها	تحديد الذات
عطف بدل	اسم ذات+ اسم جزء منها أو كلّها	تحديد الذات
عطف صفة	اسم ذات+ صفة من صفاتها.	تحديد الذات

ب) ثلاث تَتِمَّاتٌ تَخْدِمُ الاسمَ والفعلَ معًا: (التوكيد المعنوي، وتمييز الجملة والمفرد، والحال)، وهي وحداتٌ نحويَّةٌ تَحْمِلُ مَعْنى الفِعْلِ، وتفصيلُ ذلكَ بالآتي:

- توكيدُ الاسمِ، بألفاظ: (نفسه، كلّهم، كلّهم جميعًا)...الخ، وعلاماتُ التوكيدِ الإعرابيَّةِ إمَّا تابِعَةٌ إذا اتَّصَلتْ بِضَمِيرِ اقْتِصَادٍ لغويٍّ نحو (الهاء) في (نفسه، كلّهم...الخ). أو تَسْتَقِلُّ بِحَرَكَةِ النَّصْبِ إذا لم تَتَّصِلْ بالضَّمِيرِ، فتؤدِّي معنيين: بيانُ هيأةِ الفِعْلِ: (جاءَ الطلَّابُ جميعًا) وهو مَجِيء جماعيٌّ، وهيأةِ الاسمِ بتأويلِ: (جاءوا مُجْتَمِعين).
- تمييزُ المُفْرَدِ والجُمْلَةِ: تمييزُ المُفْرَدِ هو بيانُ فِعْلِ العدِّ المُجَرَّدِ، الذي يَحْتَاجُ إلى مُمَيِّزٍ، فَعِنْدَمَا تقول: اشتريتُ عشرين...، فلابدَّ أنْ تُمَيِّزَ المَفْعُولَ المُجَرَّدَ بِمَحْسُوسٍ فتقول: (قَلَمًا) يُزيلُ الابْهَامَ عن العَدَدِ المُجَرَّدِ في ذهْنِ المُتلقِّي،

وعلامةُ تمييزِ العَدَدِ الإعرابيَّة لها أحكامٌ مختلفةٌ، ولكنَّها مُسْتَقِلَّةٌ غير تابعةٍ للاسمِ.

أمَّا تَمْييزُ الجُمْلَةِ فيأتي عندما نُسْنِدُ فِعْلاً لفَاعِلٍ لا ينسجمُ معه دَلاليًّا، نحو قولنا: (سمِنَ الحقلُ!)، فلابدَّ من تمييزِ الفَاعِلِ المَجَازي من الفَاعِلِ الحقيقي المَنْصُوبِ: (دَجَاجًا)، فتصبحُ الجُمْلَةُ: (سمِنَ الحقلُ دَجَاجًا)، وعلامةُ فِعْليَّةِ هذا التمييزِ تأتي من نَصْبِهِ واسْتقلالِهِ عن الاسمِ بالحركةِ الإعرابيَّةِ.

❖ لحالُ التي تَخْدِمُ الاسمَ من حيثُ أنْ تَصِفَهُ بِوَصْفٍ مُؤقَّتٍ، نحو قولنا: (جاءَ زيدٌ راكبًا)، (زيد) هو صَاحِبُ الحالِ الذي وصفتهُ الحالُ بأنَّه راكبٌ في أثناءِ المَجِيء.

«المبحث السابع»

قاعدة إسناد ظرف المكان إلى الجثث والأحداث، وظرف الزمان إلى الأحداث

تتحدّثُ هذه القاعِدَةُ عن ظرفي المَكانِ والزَّمَانِ عندما يأتيان في مَوْقِعِ المُسْنَدِ: (الفعل/ الخبر)، فإنَّ ظَرْفَ المَكانِ يُسْنَدُ إلى الأحداثِ (المصادر) والجُثَثِ، نحو قولنا: (في المدينةِ احتفالٌ)، و(في المدينةِ زيدٌ)، أمَّا ظَرْفُ الزَّمَانِ فيُسْنَدُ إلى الأحْدَاثِ فقط، إذ نقولُ: (في المساءِ احتفالٌ، أو الاحتفالُ)، ولا نقولُ: (في المساءِ زيدٌ). والجدولُ الآتي يُوضِّحُ حلولَ هذه القائمةِ محلَّ الفِعْلِ المُسْنَدِ النكرةِ، ولكي نعرفَ كيفَ صَارَ اسْمُ المَكانِ والزَّمَانِ فِعْلاً، يجبُ علينا تأويلهما باسمِ المشتقّ اسم الفَاعِلِ (مستقر):

فعل/ مسند	فاعل/ مسند إليه	وصف المسند	الزمن	التأويل
في الدارِ	زيدٌ	ظرف مكان	مستمرّ يشمل جميع الأزمنة للدلالة على ثبوت الوصف على موصوفه.	مستقر
أمامَ الدارِ	زيدٌ			
عندكَ	زيدٌ			
في الدارِ	احتفالٌ			
في السوقِ	البيعُ			
يومَ الخميسِ	البيعُ	ظرف زمان		
في النهارِ	القتالُ			
الساعةَ	الامتحانُ			
الليلةَ	الهلالُ			

نلحظُ أنَّ الظرفَ المؤدِّي وظيفةَ الفِعْلِ يأتي مَنْصُوبًا تارةً، أو يأتي بهيأةِ الجارِّ والمجرورِ شكْلاً، ولكنْ يبقى معناه ظَرْفًا؛ لأنّ الجارَّ والمجرورَ شكلٌ وليس مَعْنًى؛ لذلك حين نُعْرِبُ الظرفَ (الجارّ والمجرور) نقولُ: (ظرفٌ جاءَ بهيأةِ الجارِّ والمجرورِ).

ونلحظُ أيضًا اختلافَ فَاعِلِ ظروفِ الزَّمَانِ، إذ لا يأتي إلاّ من الأحداثِ المَصَادرِ؛ لأنَّ لا فائدةَ من قولنا: (يومَ الخميسِ زيدٌ)، أو (في النهارِ زيدٌ)، أو (الساعةَ زيدٌ)، أو (الليلةَ زيدٌ)، في حين تقبلُ ظروفُ المكانِ الإسنادَ إلى الجُثَثِ نحو (زيد) وإلى الأحداثِ نحو (احتفال)، قال أبو علي الفارسي: «وتقولُ: متى الخروجُ؟، ومتى الصَّبَاحُ؟، ولا يجوزُ متى زيدٌ؟، كما لا يجوزُ "زيدٌ يومَ الجُمُعَةِ"؛ لأنَّ ظُروفَ الزمانِ لا تتضمَّنُ الجُثَثَ، وظروفَ الأمكِنَةِ تَتَضَمَّنُ الأحداثَ والجُثَثَ»[1].

أمَّا في جُمْلَةِ: (الليلةَ الهلالُ) فـ(الهلالُ) ليس بجُثَّةٍ؛ لأنَّه مُضَافٌ إليه حلَّ محلَّ المُضَافِ الذي هو حَدَثٌ، والتقديرُ: (الليلةَ طلوعُ الهلالِ).

(١) الإيضاح، الفارسي: ٨٧، ظ: نتائج الفكر في النحو، السهيلي: ٣٢٥.

خاتمة

١) قدَّمَ البحثُ سبع قواعدٍ كليّةٍ تميّـزُ المُسْنَدِ والمُسْنَدِ إليه، إذا جاءا بهيأة المعرفتين اللغويتين، وهذه القواعدُ يمكنُ حفظها لقلّة عددها وسهولة تطبيقها لتعصمنا من الوقوعِ بالأغاليط التي وقعَ بها كبارُ النحاة قديمًا وحديثًا.

٢) ٢- بيّنتْ قاعدةُ الإحلالِ أنَّ المشتقاتِ وأسماءَ الأشياء إذا حلَّتْ مكانَ الفعلِ المُحَدَّدِ الزمنِ ورفعتْ فَاعِلاً بعدها، كانت أفعالاً وإنْ جاءتْ بهيأة الأسماء، بفارقٍ معنويٍّ هو تعبيرها عن الثبوتِ؛ لأنَّ أزمانها مستمرَّةٌ تشمل الماضي والمضارع وتوقّع وقوع الاستمرار في المستقبل.

٣) تُمثِّلُ القواعدُ الكليَّةُ تنبؤات نظريَّةِ النحو المقامي؛ لأنَّها تنطبقُ على اللغاتِ الأخرى بمعنى أنَّ اللغاتِ البشريَّةَ تشتغلُ بالآلياتِ الذهنيَّةِ نفسها، فمثلاً أنَّ المُسْنَدَ في جميع اللغات قابلٌ للإثباتِ والنفي، أمَّا المُسْنَدُ إليه فلا يمكنُ نفيه لأنَّه وجودٌ، وفي جميعِ اللغاتِ تحلُّ بعضُ الوحداتِ النحويَّةِ محلَّ بعضٍ، فتتعدَّدُ الأشكالُ اللغويَّةُ التي تؤدِّي وظيفةً نحوية واحدةً...الخ.

المصادر والمراجع

❖ **القرآن الكريم.**

١) اتجاهات البحث اللساني، ميلكا إفيتش، ترجمة سعد عبد العزيز مصلوح ووفاء كامل فايد، المجلس الأعلى للثقافة، ط٢، ٢٠٠٠م.

٢) الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السرَّاج البغدادي(ت٣١٦هـ)، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، ط٤، (١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م).

٣) الإيضاح، أبو علي الفارسي(٣٧٧هـ)، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، مكتبة الآداب، جامعة الرياض، ط١، (١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م).

٤) البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بابن حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، (١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م).

٥) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنّي(ت٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجّار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٩٥٢م.

٦) دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت٤٧١هـ)، قرأه وعلّق عليه محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، ط٣، (١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م).

٧) ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق محمد عبدُه عزام، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط٣، (د.ت).

٨) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري(ت٧٦٩هـ)، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق ابن عقيل، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الغدير للطباعة والنشر والتجليد، قم، ط١، (١٤٢٩هـ).

٩) شرح المفصل للزمخشري، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي(ت٦٤٣هـ)، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه، د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، (١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م).
١٠) شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تحقيق أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، (١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م).
١١) الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بـ(سيبويه)(ت١٨٠هـ)، تحقيق د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، (١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م).
١٢) الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي(ت٥٣٨هـ)، حققها على نسخة خطية عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، (١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م).
١٣) معاني القرآن وإعرابه، المسمّى المختصر في إعراب القرآن ومعانيه، أبو إسحق إبراهيم محمد بن السري الزجاج(ت٣١١هـ)، علّق عليه ووضع حواشيه أحمد فتحي عبد الرحمن حجازي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، (١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م).
١٤) نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي(ت٥٨١هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، (١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م).
١٥) النظرية النحوية، جيفري بوول، ترجمة مرتضى جواد باقر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط١، ٢٠٠٩م.